



لا يرى الناس العالم كما هو، بل كما تعرضه لغتهم الأم

21 فبراير- يوم عالمي سعيد للغة الأم

الإنسان كائن لا يرضى بالظروف المعطاة في علاقته بالطبيعة كما هي، بل يحول الطبيعة بإبداعه الخاص ويتميز عن غيره من الكائنات الحية بهذه الميزة. فكل فرد يولد في الثقافة التي ينتمي إليها يكتسب الثقافة التي راكمها المجتمع على مدى أجيال من خلال السمع والبصر والشعور. وترتبط بالثقافة اللغة الأم، التي تعدّ صانعة للثقافة وحاملة لها في آن واحد، فهي الوطن بل والعالم الذي ينتمي إليه الإنسان منذ الطفولة. في هذه المرحلة الأولى التي يتشكل فيها عالم المعنى، يقول المؤلف: "هذا هو السبب في أن اللغة التي تهب الحياة للفرد تسمى "اللغة الأم" *.

يواجه الطفل إمكانيات الثقافة وقيودها ومعاييرها في مراحل مختلفة من حياته وتتوافق كل مرحلة من هذه المواجهات مع عناصر اللغة والثقافة مع عمليات تكوين الشخصية.

وهكذا، تبدأ المهارات والإبداعات والقدرات العاطفية والإدراكية للفرد الذي يتجه نحو البلوغ في التطور. في الوقت نفسه، تظهر الفئات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية كتشكيلات ثقافية. كما تتشابك هذه العناصر الملموسة للحياة مع اللغة الأم. لذلك، تعتبر اللغة الأم جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية. لهذا السبب، عندما تكون اللغة الأم محرمة على الفرد، يفقد الفرد أسس كينونته.

إن التعليم عبارة عن آلية تكوينية تساعد الفرد على الإبداع وتهينته للحياة الاجتماعية لكي يواجه الحياة الثقافية بطريقة سليمة. ولهذا السبب، تبرز أهمية التعليم التي من شأنها أن تؤثر إيجاباً على نضوج شخصية الفرد ولا تؤدي به إلى التوتر أو الصراع.

التعليم حق أساسي في سياق ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة. ويستمد الحق في التعليم، كغيره من الحقوق الأساسية الأخرى، مصدره من حقيقة أن الإنسان هو الإنسان وحده. وتنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل إنسان الحق في التعليم". كما أن الحق في التعليم، وهو حق مكفول في الوثائق الدولية والتشريعات التركية، معترف به عالمياً كحق من حقوق الإنسان. والسبب في ذلك هو أنه يساعد على تنمية شخصية الفرد في جميع الجوانب ويرتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق الذات وتحرر الإنسان كذات. وفي هذا السياق، تقع على عاتق الدول والحكومات مسؤولية توفير التعليم الجيد والديمقراطي كخدمة عامة للجميع دون أي تمييز. ولكي يتحقق الحق في التعليم كمبدأ عام، يجب القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس اللغة والدين والعرق والأصل الإثني والجنس والمنطقة الجغرافية والرأي السياسي. لذلك، فإن الحق في التعليم باللغة الأم هو حق أساسي. ولكي يتمكن الأطفال والبالغون الذين تختلف لغتهم الأم عن اللغة السائدة في المجتمع من التمتع بحقوقهم في التعليم، يجب حماية حقوقهم في تلقي التعليم بلغتهم الأم. فبالنسبة للطفل الذي يتعلم البيئة الثقافية التي ينشأ فيها من خلال لغته ويطور عالمه الخاص من خلال لغته الأم، فإن تجاهل لغته عند بدء الدراسة يعني عدم الاعتراف بهويته. فاللغة عنصر أساسي لتطور ثقافة المجتمع لذلك فإن التعليم باللغة الأم ضروري لنقل الثقافة بين الأجيال.

لذا قررت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 1999 الاعتراف بيوم 21 فبراير/شباط "اليوم العالمي للغة الأم". وقد تم الاحتفال بـ"اليوم الدولي للغة الأم في 21 فبراير/شباط" لأول مرة في عام 2000 بهدف تعزيز الحياة المتعددة الثقافات والتنوع الثقافي في جميع أنحاء العالم.

تهدف الإيديولوجيات القومية إلى خلق مجتمع متجانس من خلال تنويع الاختلافات الثقافية واللغوية داخل الدولة وتجاهلها في كثير من الأحيان. ويتم السعي إلى بناء بنية متجانسة من خلال هوية واحدة ومهيمنة. حيث يلعب التعليم دوراً رئيسياً في هذا البرنامج الاستيعابي. ففي المجتمعات التي تسود فيها الحياة والتعليم الأحادي اللغة، تتم محاولة تحقيق اللغة الرسمية للدولة كلغة وحيدة في الحياة اليومية والتعليم. فيتم التخلي عن لغات الشعوب الأخرى ويتم إجبار الأطفال على تعلم اللغة الرسمية التي هي لغة الأغلبية. أما الأطفال الذين يتعلمون لغة ثانية غير لغتهم الأم، فيتم محو لغتهم الأولى من ذاكرتهم. تُعرّف هذه النماذج "الأحادية اللغوية" التي تتبع أيديولوجيات أحادية اللغة بأنها ممارسات تعليمية "طاردة". ولقد أظهرت الدراسات في مجالات علم اللغات وعلم النفس والأنثروبولوجيا والعلوم

التربوية أن نماذج أحادية اللغة الطاردة في التعليم تؤدي إلى عواقب لا يمكن إصلاحها على الأطفال وتزيد من التفاوتات اللغوية والتعليمية والاجتماعية. ووفقاً لهذه الدراسات، فإن التعليم القائم على أيديولوجية الأحادية اللغوية يهدف إلى الإدماج، ويسبب أضراراً عقلية ونفسية ومعرفية وتربوية خطيرة، وله عواقب سياسية واقتصادية.

ومن المقرر أن التعليم غير متعدد اللغات والقائم على اللغة السائدة يخلق قيوداً لغوية وتربوية ونفسية ويمنع الوصول إلى التعليم. وتشمل العواقب السلبية للنماذج الأحادية اللغة اختفاء اللغات، وفقدان التنوع اللغوي، وإعاقة تنمية قدرات الأطفال، وخلق حرمان دائم. في تركيا، وإلى فترة قريبة، كان وجود لغات أخرى غير اللغة الرسمية أمراً مرفوضاً، ناهيك عن الحق في التعليم باللغة الأم. ولفترة طويلة، كان يُشار إلى اللغات الأخرى غير اللغة السائدة على أنها "لغات غير موجودة" أو "لغات غير معروفة". وتعرضت اللغات الكردية والعربية والشركسية ولغات اللاز للقمع وسياسات الإدماج. واليوم، لا يزال ملايين الطلاب محرومين من الحق في التعليم بلغتهم الأم. وتشير الدراسات العلمية إلى أن الأطفال الذين يتعرضون للتعليم الذي يقلل من تأثير لغتهم الأم يكون مستواهم التعليمي منخفضاً. إن أحد أسباب هذا الوضع هو مشاكل التواصل بين الطلاب والمعلمين. عندما يبدأ الأطفال من الشعوب المكتوبة لغوياً دخول المدرسة، فإنهم يدخلون إلى عالم أجنبي. ولا يستطيع هؤلاء الأطفال فهم هذا العالم الأجنبي إلا قليلاً جداً ويفقدون مواردهم اللغوية منذ اللحظة الأولى. وفي نظام تعليمي لا يفهمون فيه حتى لغتهم الخاصة، يحتاجون إلى بضع سنوات على الأقل ليس فقط لتطوير مهاراتهم اللغوية المجردة ولكن أيضاً للبدء في فهم اللغة التركية اليومية. يُظهر هذا الوضع أن الطلاب الذين لا يستطيعون تلقي التعليم بلغتهم الأم محرومون إلى حد كبير مقارنةً بالأطفال الذين لغتهم الأم هي التركية. إذ توجد فجوة كبيرة بينهما تمتد لسنوات من حيث تطور تحصيلهم الأكاديمي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التأخر في بداية القراءة والكتابة وتأخر اكتساب المهارات الأكاديمية إلى عواقب مثل الرسوب في الصفوف الدراسية أو التسرب من المدرسة، مما يعيق الحصول على الحق في التعليم

من ناحية أخرى، هناك أيضاً دراسات أثبتت أن مستويات تحصيل الأطفال الملتحقين بالمدارس التي تُستخدم فيها اللغة الأم كلغة تدريس مرتفعة. وهناك أمثلة ناجحة للتعليم متعدد اللغات في العديد من أنحاء العالم مثل أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية. لهذا السبب، يجب أن ينشأ كل طفل في عالم ينشأ فيه كل طفل في عالم يتلقى فيه الرعاية الإبداعية والحماية والقدرة على تطوير لغته الأم بشكل حر. إن التعليم متعدد اللغات القائم على اللغة الأم هو جسر بين اللغات والثقافات. فهو يحمي الاختلافات ويعززها ويحمل جوهر النظام الاجتماعي الديمقراطي القائم على المساواة. إنه خطوة نحو نظام يضمن العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. ولكي يكون الفرد قادراً على تحديد ذاته بحرية وتنمية الثقة بالنفس، هناك حاجة إلى مجتمع تتشارك فيه الأغلبية القيم الثقافية المختلفة للحياة. تحتاج الحياة الاجتماعية إلى مؤسسات يمكن فيها تحقيق ممارسات شاملة وتحررية. ومن هذه الاحتياجات نماذج التعليم متعدد اللغات القائمة على اللغة الأم. من أجل مجتمع متعدد الثقافات وديمقراطي، يجب التخلي عن النهج "الأمني" وغير العلمي في التعليم. وينبغي إنهاء القيود المفروضة على اللغات الأم المختلفة وتوفير البيئة اللازمة لكل فرد لتعلم لغته الأم وتلقي التعليم بلغته الأم.

بصفتنا نقابة التعليم (Eğitim-Sen) ، نهني شعوب تركيا والعالم بمناسبة اليوم العالمي للغة الأم في 21 فبراير/شباط، ونطالب بإزالة جميع العقبات القانونية والفعالية التي تعرقل حرية العيش وتنمية اللغات والثقافات الأم المختلفة في أقرب وقت ممكن.

* كارين كاراكاشلي، "لغتي الأم"